AFRICAN UNION		UNION AFRICAINE
الاتحاد الأفريقي		UNIÃO AFRICANA
UNIÓN AFRICANA		UMOJA WA AFRIKA

AFRICAN COURT ON HUMAN AND PEOPLES' RIGHTS
COUR AFRICAINE DES DROITS DE L'HOMME ET DES PEUPLES
P.O. Box 6274 Arusha, Tanzania – Telephone: +255 272 510 510
Website:www.african-court.org / Email: registrar@african-court.org

بيان صحفي

المحكمة الإفريقية واليونسكو تعززان القدرات القضائية بشأن الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي

أروشا، 15 سبتمبر 2026: تعقد المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ندوةً لبناء القدرات لمدة أربعة أيام حول الذكاء الاصطناعي وسيادة القانون، وذلك في مقر المحكمة بمدينة أروشا – جمهورية تنزانيا المتحدة.

يُنظم التدريب خلال الدورة العادية الثانية والثمانين للمحكمة، والتي تُعقد في الفترة من 31 أغسطس إلى 25 سبتمبر 2026. ويشارك في التدريب أكثر من 50 شخصاً، من بينهم القضاة ومسؤولون قانونيون وموظفون من وحدات اللغات والتوثيق والمكتبة والاتصالات وتقنية المعلومات في المحكمة.

يهدف البرنامج، المستند إلى مجموعة أدوات اليونسكو العالمية بشأن الذكاء الاصطناعي وسيادة القانون في قطاع العدالة، إلى تعزيز قدرة المحكمة على استخدام الذكاء الاصطناعي استخداماً مسؤولاً، وتحسين الوصول إلى العدالة، ورفع كفاءة القضاء، وفهم المخاطر بشكل أفضل، مثل التحيز والتمييز وانعدام الشفافية والتهديدات التي تواجه الحقوق الأساسية.

في افتتاح الدورة التدريبية، صرّح رئيس المحكمة الإفريقية، القاضي بليز تشيكايا، بأن الذكاء الاصطناعي يُؤثر بشكل متزايد على إدارة العدالة، ويمكنه دعم البحث القانوني، وتحليل الاجتهادات القضائية، والعمل الإداري اليومي، والحد من التأخير، وتحسين الوصول إلى العدالة.

وأضاف: "لا يمكن للمحكمة الإفريقية أن تقف مكتوفة الأيدي في ظل التأثير المتزايد للذكاء الاصطناعي على إدارة العدالة. يجب علينا تسخير فوائده بمسؤولية، مسترشدين بالأخلاق والشفافية والإجراءات القانونية الواجبة وسيادة القانون، وضمان أن تُعزز التكنولوجيا مهمتنا في حماية حقوق الإنسان والشعوب في أفريقيا."

كما حذر من أن للذكاء الاصطناعي حدودًا ومخاطر، مؤكدًا أن المسؤولية تقع على عاتق مستخدمي هذه التقنية، وأن تطبيقها في مجال العدالة وحقوق الإنسان يجب أن يسترشد بالأخلاقيات والشفافية والإجراءات القانونية الواجبة وسيادة القانون.

وفي كلمتها الافتتاحية، قالت السيدة ميساكو إيتو، المستشارة الإقليمية لليونسكو لشؤون الاتصالات والمعلومات في أفريقيا، إن الذكاء الاصطناعي يُعيد تشكيل العديد من القطاعات، وله آثار متزايدة على المؤسسات القضائية.

واستشهدت بدراسة استقصائية حديثة لليونسكو تُظهر أن 44% من العاملين في المجال القضائي حول العالم يستخدمون بالفعل أدوات الذكاء الاصطناعي، مثل ChatGPT، في عملهم، إلا أن 9% فقط منهم تلقوا توجيهاً أو تدريباً رسمياً على استخدامها المسؤول. وأوضحت أن هذه الفجوة تُبرز الحاجة إلى تعزيز قدرات الفاعلين في المجال القضائي على استخدام الذكاء الاصطناعي بفعالية ومسؤولية.

وقالت السيدة إيتو: "إن تعزيز فهم الذكاء الاصطناعي لدى القضاة يُعد من أكثر الطرق فعالية لحماية حقوق الإنسان في عصر الحوكمة الخوارزمية"، مضيفةً أن المؤسسات القضائية يجب أن تكون مُجهزة لتقييم المخاطر التي تُهدد العدالة والشفافية والخصوصية. و يجب علينا ضمان ألا تُكرّس هذه الأنظمة التحيزات القائمة أو تنتهك حقوق الخصوصية.

عملت اليونسكو مع أكثر من 36 ألف جهة قضائية في 160 دولة من خلال مبادرتها العالمية للقضاة، لدعم بناء القدرات في المعايير الدولية المتعلقة بحرية التعبير، والحصول على المعلومات، والآن الذكاء الاصطناعي وسيادة القانون.

و أكد رئيس قلم المحكمة الإفريقية، الدكتور روبرت إينو، على أهمية الحفاظ على دور العنصر البشري في استخدام التقنيات الحديثة. ووفقاً لإينو، يُتيح الذكاء الاصطناعي فرصاً مهمة لتسريع البحث القانوني، وتحسين معالجة القضايا، وتوسيع نطاق الوصول إلى العدالة، ولكن يجب على المؤسسات القضائية أيضاً معالجة قضايا الشفافية والمساءلة والتحيز وحماية البيانات.

وقال الدكتور إينو: "مهمتنا ليست الاختيار بين الابتكار والتقاليد، بل ضمان أن يُعزز الابتكار التقاليد، وأن يصبح الذكاء الاصطناعي خادماً للعدالة، لا بديلاً عنها".

أوضح كلٌّ من الدكتور كامل الهلالي، أخصائي الذكاء الاصطناعي وسيادة القانون في منظمة اليونسكو بباريس، والدكتور مويزا إنكاتا، كبير المسؤولين القانونيين في المحكمة الإفريقية، أن البرنامج التدريبي مصمم

لتعزيز قدرة المحكمة على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي، مع مراعاة التوازن بين فوائده المحتملة والمخاطر التي قد يشكلها على العدالة وحقوق الإنسان.

كما يعكس هذا التدريب استمرار التعاون بين المحكمة الإفريقية واليونسكو في المجالات ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك تعزيز العدالة وحقوق الإنسان.

ملاحظات للمحررين:

1. المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (المحكمة) هي محكمة قارية أنشأتها الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي لضمان حماية حقوق الإنسان والشعوب في أفريقيا. وتُكمّل المحكمة مهام اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب وتُعزّزها.

2. تتألف المحكمة من أحد عشر قاضياً، من مواطني الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي، يتم انتخابهم بصفتهم الشخصية. وتعقد المحكمة دوراتها العادية أربع مرات في السنة، ويجوز لها عقد دورات استثنائية.

3. تشمل ولاية المحكمة النظر في القضايا والنزاعات المتعلقة بتفسير الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب وتطبيقه ، فضلاً عن أي صك آخر لحقوق الإنسان صادقت عليه الدول المعنية.

للحصول على مزيد من المعلومات حول المحكمة، يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي:
www.african-court.org
أو الاتصال على الرقم: +255 680 500 555
للاستفسارات العامة: يرجى التواصل مع رئيس قلم المحكمة، الدكتور روبرت إينو –
Registrar@african-court.org

و للاستفسارات الإعلامية، يرجى التواصل مع: السيدة تشيبيليرو كانسيلانجا نجوي – مسؤولة أولى عن المعلومات والاتصالات ورئيسة وحدة الاتصالات، Chipiliro.Kansilanga@african-court.org